بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله منهم من زعم آه فيما ذكره رحمه الله تعالى اشارة الى
الرد على هذا القائل الغير الفارق قوله ولو كان جاريا في ابطال
الدور اي ابطال الدور لا يرد صريحا وليس الدليل الذي يجري في
التسلسل بحيث يمكن اجراؤه فيه حتى يقال انه اراد بالتسلسل ما
يتناول الضمني اقول انت تعلم انه يمكن اجراء ما يسير دفي
ابطال التسلسل في ابطال الدور ان شاء الله تعالى مع ان الدور
غير مذكور في النسخ التي رأيناها وفي حاشيتها النسخة
المنتهية اليه رحمه الله هذا كله مع انه قد اشتهر فيما بينهم ان
الدور مستلزم للتسلسل فيصح ما ذكره هذا في الجملة وقد بين
استلزامه له قدس سره في حاشية المطالع واورد عليه ايرادين
وقد ذكرنا وجه دفعهما في تعليقاتنا عليها ولا نطول
الكلام بايراده قوله اي اكثر بسطا في الكلام آه اي اكثرية البسط
باعتبار كثرة المباحث المتعلقة به وطول القيل والقال و
كونه اقل اجزاء باعتبار عموم اشتماله على ابطال التسلسل والدور
فنفس الدليل ههنا اخصر وباعتبار المباحث المتعلقة به
اطنب فلكل وجهة قوله المقصود منه دفع ما يتوهم في التدافع

اقول اقتصر في السؤال العلي على انه سماه ثانيا اولا واولا ثانيا
والاولى ان يدرج فيه كونه في التقسيم وقع ثانيا والاشارة
المص رحمه الله تعالى بقوله في الذكر كما ان قوله والتفصيل اشارة
الى التسمية ثانيا الا ان في قوله لما كان آه شروعا في التفصيل
في الجملة او يقال اراد بالذكر ما سماه ثانيا وبالتفصيل ما
ذكره اولا من تفصيل اجزاء الرسالة واما جعل التفصيل
تفسيرا او بيانا للذكر على ما فعله فبعيد قوله لم يلزم التسلسل
المحال لا يقال بناء الدليل ليس على ابطال التسلسل لانا نقول
قد مر هنا انه يستقل بعد اثبات الواجب الى بطلان التسلسل
والكلام في انه لا بد من تخصيص التسلسل بما يصح الحكم ببطلانه
هذا قوله حكى ان يقال لو تسلسلت المعدومات الى غير النهاية
فنقول ذلك المجموع الممكنات علة في جملة الآحاد التي كل
واحد منها ممكن كان اولى بالامكان فعلته اما عينه او جزؤه
او خارج عنه والاولان باطلان بعين ما قالوا في الموجودات
فتعين الثالث ثم نقول ذلك لم يكن امرا موجودا بناء على ما
تقرر عندهم من ان فاعل العدم عدم فيكون معدوما والمعدوم
الخارج عن المعدومات الممكنة جميعا كان ممتنعا ذاتيا ثم نقول

لابد ان يكون علة لواحد منها والا لم يكن علة للجملة واذا كان
علة لواحد من الاحاد فعلته لا يكون واحدا من احاد السلسلة
والا لزم اجتماع العلتين على معلول واحد فينقطع التسلسل
عنده فلا حاجة الى التخصيص بالوجود والتحقيق ان علية
العدم للعدم عبارة عن عدم تأثير الوجود في الوجود فلا ترتب
العدمات في العلية فلا تسلسل وايضا العدمات ليست لها تحقق
في الخارج فتحققها في الذهن فما لم يعتبرها الذهن لم يكن لها
تحقق فلا يصح ان ههنا امورا متكثرة غير متناهية ايضا
بل ينقطع تحققها بانقطاع الاعتبار ومعنى ما اشتهر من ان التسلسل
في المعدومات جائز ليس بمعنى انه يتحقق التسلسل وكان هناك
امورا غير متناهية مترتبة وليس يجي بل انه لم يتحقق التسلسل فيها
على ما علمت فينبغي ان يقال بتخصيص العلة بالموجودة لتحقق
التسلسل ثم يستدل على بطلانه التسلسل في المعدومات واقع و
ليس بباطل على ما هو الظاهر كلامه فتدبر ولو سلم ان علمان المقدمة المذكورة
انما تتم لو ثبت ان هذا ... الاحتمال الذي مندفع بان
مفيد الوجود لابد ان يكون موجودا في مرتبة الايجاد الذي
هو متقدم بالذات على وجود المعلول وعلى هذا فكيف يتصور

ولا يبعد ان يقال ان الحالية ذكرها ... للاحتراز وكان اشار اليه بقوله فتدبر

ان يقتضي ماهيته من حيث هي بدون اعتبار الوجود وجوده وظ
انه بديهي ولو لم يتم هذا لم يمكن اثبات الواجب بعد نفي
الاولوية الذاتية ايضا لما ذكر بعينه فعلم ان مبنى كلامهم
في هذا المطلب على دعوى الضرورة في تلك المقدمة وقد صرح
بذلك المص في حاشية التجريد وح لا حاجة الى نفي الاولوية الذاتية
اذ على تقدير تحققها يمكن اثبات الواجب بهذه المقدمة ومع
قطع النظر عنها لا يمكن اثباته مع نفي الاولوية اذ يمكن ان يقتضي
امر عدمي وجود الممكن او ماهيته من حيث هي الى غير ذلك
لكن يبقى الكلام في انه يجوز ان يوجد الممكن من غير ان يكون هناك
تأثير وافادة كما في الواجب وح يحتاج الى ان يقال لا يجوز ان
يكون وجود الممكن من غيره بدون ان يكون ذلك الغير مفيدا
لوجوده واذا كان الغير مفيد الوجود فلا بد ان يكون موجودا بالضرورة
على ما عرفته وان لم يكن من غيره اصلا فوجوده لا يجوز ان
يكون في جهة انه واجب والا لكان واجبا لا ممكنا فبقى ان يكون
يجوز ان يوجد من غير تأثير من نفسه او غيرها فيه بل لمجرد ان
الوجود اولى له واحق به من العدم وذلك كما ان الواجب يوجد من
جهة ان وجوده اوجب له من غير ان يكون هناك تأثير من الذات

للابد ان يكون علة لواحد منها والا لم يكن علة للجملة واذا كان
علة لواحد من الآحاد فعلته لا يكون واحدا من آحاد السلسلة
والا لزم اجتماع العلتين على معلول واحد فينقطع التس
عنده فلا حاجة الى التخصيص بالوجود والتحقيق ان علية
العدم للعدم عبارة عن عدم تأثير الوجود في الوجود فلا تس
العدم في العلية فلا تس وايضا العدم ما ليست لها تحقق
في الخارج فتحققها في الذهن فما لم يعتبرها الذهن لم يكن لها
تحقق فلا يصح ان ههنا امور متكثرة غير متناهية ايضا
بل ينقطع تحققها بانقطاع الاعتبار ومما اشتهر ان التس
في المعدوم جائز ليس بمعنى انه تحقق التس وكان هناك
امور غير متناهية مترتبة وليس يجري بل انه لم يتحقق التس فيها
على ما علمت فحينئذ ان يقال بتخصيص العلة بالموجودة لتحقق
التس ثم يستدل على بطلانه التس في المعروض ما وقع و
ليس ينطبق على ما هو الظاهر من كلامه فتدبر ثم اعلم ان المقدمة المذكورة
انما تتم لو ثبت ان هذا ... في الاحتمال الذي منع فيه بان
مفيد الوجود لابد ان يكون موجودا في مرتبة الايجاد الذي
هو متقدم بالذات على وجود المعلول وعلى هذا فكيف يتصور

ولا يبعد ان يقال ان الحالية ذكرها بيانا للواقع لا للاحتراز وكانه اشار الى النقوض فتدبره

ان يقتضي ماهيته من حيث هي بدون اعتبار الوجود وجوده وظ
ان يتوقف بديهي ولو لم يتم هذا لم يمكن اثبات الواجب بعد نفي
الاولوية الذاتية ايضا كما ذكره بعينه فعلم ان مبنى كلامهم
في هذا المطلب على دعوى الضرورة في تلك المقدمة وقد صرح
بذلك المص في حاشية التجريد وح لا حاجة الى نفي الاولوية الذاتية
اذ على تقدير تحققها يمكن اثبات الواجب بهذه المقدمة ومع
قطع النظر عنها لا يمكن اثباته مع نفي الاولوية اذ يمكن ان يقتضي
امر عدمي وجود الممكن او ماهيته من حيث هي الى غير ذلك
لكن يبقى الكلام في انه يجوز ان يوجد الممكن من غير ان يكون هناك
تأثير وافادة من الواجب وح يحتاج الى ان يقال لا يجوز ان
يكون وجود الممكن من غيره بعد ان يكون ذلك الغير مفيدا
لوجوده واذا كان الغير مفيد الوجود كان موجودا بالضرورة
على ما عرفته وان لم يكن من غيره اصلا فوجوده لا يجوز ان
يكون في جهة انه واجب والا كان واجبا لا ممكنا فبقي ان يكون
يجوز ان يوجد من غير تأثير من نفسه او غيرها فهل يجوز ان
الوجود اولى له واحق به من العدم وذلك كان الواجب من جهة
في جهة ان وجوده اوجب له من غير ان يكون هناك تأثير من الذات

ان الرجحان امر اعتباري فكيف يعطي وجود الشيء في الخارج بل المراد ان الماهية
الممكنة التي لا يجب لها الوجود لذاتها ولا العدم كذلك لجواز ان يوجد
بنفسها بمجرد ان الوجود ارجح له من العدم وذلك كما يقال الواجب
موجود لا وجوده واجب فان معناه انه موجود من جهة انه
واجب وجوده لا ان ذاته علة لوجوبه وهو علة لوجوده بل
ليس ههنا تأثير وتأثر والمحشي لم يفرق بين الامرين وخلط
احدهما بالآخر وما نقل من ان الوجود لو كان زائدا على الواجب
كان صفة مفتقرة الى غيره بنفسها مبني على ان كل ماهية غير الواجب
لا يمكن ان يتحقق بذاته بل مفتقرة الى علة مغايرة لذاته والكلام
ههنا في اثباته والحاصل ان هذا من متفرعات هذا البحث ولا يمكن
استمداد منه قوله كيف لا ولا يلزم ان لا يستند اه اقول قد عرفت
ان الممتنع لذاته لا تحقق لها اصلا فلا اتصاف لها بالمانعية بل
ولا امكان ذلك فليس انتفاؤه شرط الوجود شيء وما ذكره من الاشتراط
فعلى سبيل التجوز والنظر الى الظاهر فلعل لهذا قال بعده او نقول
حتى لا يعتبر ارتفاع الموانع على نحو ما قاله آه فكانه عدول عن
التقرير الاول المبني على التجوز والنظر الى الظاهر الى هذا التقرير المبني على
هو التحقيق قوله ولا شك ان كلا من تلك الامور ليس اعتباريا محضا

اقول

اقول هذه الامور ليس اعتبارية محضة لا يكون لها منشأ انتزاع
كانياب الاغوال ورؤوس الشياطين لكن ما لم يعتبرها العقل من
معروضاتها لم يتحقق موجودية تفصيلية متمايزة نعم انها موجودة
باعتبار وجود معروضاتها لكن لا تفصيلا بل اجمالا فلا يلزم التسلسل
اذ لا يلزم امور متكثرة غير متناهية فلا يجري براهين ابطال التسلسل
فيها وهذا الذي ذكرناه هو الذي اورده في حاشية التجريد من منع
التسلسل المذكور هنا ونحوها ويمكن ان يقال لعلها موجودة في
بعض المواد العالية على نحو الاجمال فلا يلزم التسلسل بل التكثر انتهى
على ما صرح به بل ابلغ في حاشية التجريد قوله وان نافى الوجوب الذاتي
اقول هذا حق اللهم الا ان يخصص تلك الامور بكونها من صفاته
المستندة اليه لانه حينئذ لم ينافي الواجبية على ما عرفته مما نقل من
المحقق الشريف قدس سره فيه تأمل لان الوجوب هناك بالنظر الى
الاولوية المستندة الى الذات اقول عود احد الدليلين الى الآخر
لا ينافي ورود بعض الاعتراضات على احدهما دون الآخر اذ كثيرا ما
يقرر دليل واحد بتقريرين يرد على احدهما شيئا لا يرد على الآخر
شيء منها والفرق الذي ذكره لا ينافي ذلك بل انما ينافي العينية على
ان في هذا التقرير ليس اشعار بان الوجوب بالنظر الى الذات وحدها فتدبر

هذا انما يتم اذا وجب ان يكون المتضائفان الخ اقول بناء هذا الكلام على
ما هو المشهور بينهم من ان المتلازمين لابد ان يكون احدهما علة للآخر او
هما معلولي علة واحدة والمعية التي بين المتضائفين تنافي الاول
فتعين الثاني فحصر ضرورة معيتهما لاحتمال امرين احدهما ان يكون مقومة
واحدة لبناء المعلول كما قررناه وثانيهما ان فيه اشارة الى تحقق التلازم
بينهما ايضا وهذا اوجه هذا انما يتم اذا كان اقتضاء الذات الخ اقول
هذا الايراد في غاية الحسن والقبول لكنه رحمه قد تعرض له في
حاشية الرسالة على ما وجدناه في كثير من النسخ وكيف تذهب مثله
على مثله والقرينة عليه انه تعرض له في الدليل الذي اخترعه شارح
التجريد فتأمل ففيه ما فيه اشارة الى ما نقل عن المحقق الشريف ان الوجوب
المستند الى ما يستند الى الذات ذاتي ولا يكون غيريا هذا الا ممتنع
انما هو شرط الوصف لا يخفى على المتأمل ان هذا يرجع الى ما نقله عن
المحشي العلامة قدس سره ويستفاد منه قوله لكن عدم العقل الاول
محال اقول عدم عقل الاول ليس محالا بالذات حتى يمتنع امكانه
الذاتي فطال الكلام في المحال والممكن الذاتيين فتأمل ولا تخلط
قوله هذا مخالف لما ذكره المص في حاشية التجريد اقول انما وجدنا في
النسخ المنقولة عليها من الرسالة لم يوجد فيها قوله وبعد اثباته

لايكون

لايكون احد الطرفين اولى به بذاته بل وقعت هكذا قلت احتياج الممكن الى
ما يعطيه الوجود ضرورية ومعناه على هذا ان احتياج الممكن على
العلة الفاعلية ضرورية وان مفيد الوجود لابد ان يكون موجودا
اذ الاحتياج الى امر خارج في الجملة سواء كان ذلك مع التساوي
او مع الرجحان وحينئذ كان موافقا لما نقل عن حاشية التجريد اذ حاصله
يرجع الى ان بعد الاحتياج الى الغير يلزم الاحتياج الى ما يعطي
الوجود وهو لابد ان يكون موجودا بالضرورة سواء في التساوي او
عدمه وعلى تقدير تحقق هذه الزيادة كان المراد انه على تقدير اثبات
التساوي يثبت الاحتياج الى الغير اذ يرجح احد المتساويين
على الآخر بلا مرجح واذا ثبت الاحتياج الى الغير ثبت الاحتياج
الى ما يعطي الوجود وهو موجود بالضرورة هكذا ينبغي ان يفهم هذا
الموضع والسكلان على التوفيق قوله ضعف كلام المص هنا من
وجوه منها الموافقة بينه وبين ما في حاشية التجريد ومنها عدم
صحة ما في الرسالة وقد عرفت دفعهما قوله ومع ذلك تعريف العلة
غير [illegible] وعلى [illegible] تأمل اذ تعريف العلة ما يحتاج اليه الممكن المنار
منه ما عدا الامكان والصفات التي تعلقه علية لكن بقي النظر على ما
سبق كالاحتياج والتأثير والوجوب وقد علمت دفعهما فتذكر

قوله بل هو خلاف الواقع اقول غير مسلم بل كما ان الماهية من حيث الوجود
معلول كذلك من حيث الوجوب ايضا اذ كما ان الاول من العلة وكذا الثاني
والفرق تحكم وكما يصح ان يقال وجب فوجد يصح ان يقال وجد فوجب
قوله فظاهر ان الحاكم هو الوجود الذهني ليس كذلك هذا مما ذكره المص في
حاشية شرح التجريد وتفصيله انه اذا كان تصور الشيء بالوجه هو تصور
ذلك الشيء حقيقة فيحتمل ان يكون هذا التصور هو نحو من وجوده الذهني
حقيقة وح يتعدد الوجود الذهني على حسب تعدد الوجوه و
تصورات الشيء بحسب اعتباره وفيه بعد اذ الموجود في الذهن حقيقة هو
صورة الوجه لا ذو الوجه فلا يوجد في الذهن صورة منطبقة عليه
ويحتمل ان لا يكون وهو الحق اذ لا تصور ذو الوجه حقيقة لان الصورة
حقيقة ما ارتسم الصورة المطابقة له في الذهن والمرتسم صورة
الوجه ولهذا قال العلم متحد مع المعلوم بالذات وبالحقيقة فعلى
هذا المذهب وهو الذي اختاره العقد [illegible] وتبعهم المص وكذا على الكل
الاول يتحقق التعدد في الوجود الذهني نوعين احدهما ان يكون
الشيء موجودا في الذهن بنفسه لا بوجهه اجمالا والثاني ان يكون معا
وتفصيلا اي بتصورات متعددة كما قالوا في الفرق بين الحد والرسم
وثانيهما ان يكون الشيء موجودا بنفسه في الذهن كتصور الماهية المعلقة

للذهن

٦٦

للذهن فان الماهية المعلومة حاصلة في الذهن بنفسها لا بصورتها ولهذا
اتصف الذهن بها ولا يتصور بها بناء على ان التصور هو حصول صورة
الشيء في العقل وان يكون موجودا في صورته المطابقة له في
الخارج كالماهية المعلومة والله اعلم ولنكتف بهذا آخر ما قصدنا
ايراده في حاشية الرسالة وشرحها مع التزام محاورة الطلاب
وحل كتب اخرى غير هذا الكتاب والحمد لله على التمام وعلى رسوله
افضل الصلوة والسلام ما دامت الارض والسما وبدور
فيما بينهما السما والنجوم واصحابه الكرام صلوة دائمة بدوام
طلوع الشمس على صفحة الايام تمت الكتاب بعون الملك الوهاب
على يد الفقير الحقير المعترف بالعجز والتقصير السيد مصطفى
بن السيد الحاجي رسول بن الحاجي رضوان بن الحاجي
محمد بن الحاجي اسلم غفر لهم ولوالديهم
واحسن الله اليهم واليهم آمين
يا معين كريم
قدتم في حجرة انقرة في مدرسة الجديد لقاضي عسكر في خدمة
ولي افندي اللاريدي مد ظله في سنة
ستة وتسعين والف ١٠٩٦

نهاية المخطوطة

END